

Distr.: Limited
2 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٥ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

إسبانيا، أستراليا، أستونيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان: مشروع قرار

حالة حقوق الإنسان في زيمبابوي

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاما بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، والصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها،

وإذ تسلم بسجل زيمبابوي العريق في مجال الحوار الديمقراطي ونشاط المجتمع المدني،
وإذ تؤكد مجددا أن تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

في زيمبابوي وإجراء انتخابات حرة نزيهة مقوم أساسي للاستقرار والأمن في زيمبابوي والمنطقة،

وإذ تسلّم أيضا بالتحديات الهائلة التي تواجهها زيمبابوي، بما فيها جائحة الإيدز وفيروسه، والأزمة الاقتصادية والإنسانية المستمرة،

وإذ تسلّم كذلك بأن الجور كان يشوب توزيع ملكية الأرض الزراعية في زيمبابوي لدى استقلالها، وأن الحاجة ما فتئت تدعو إلى إصلاح زراعي ينفذ بأسلوب منظم يراعي حقوق الإنسان وسيادة القانون لتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الموارد فيما بين شعب زيمبابوي،

وإذ ترحب بسعي البلدان الأفريقية إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغية ترسيخ دعائم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والإدارة الاقتصادية السليمة،

وإذ ترحب أيضا بقرار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتعزيز غايات وقيم الشراكة الجديدة والتعاون معها من أجل المواءمة بين جهودهما في السعي إلى بلوغ هذه الغايات،

وإذ ترحب كذلك باعتماد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مبادئ عامة وتوجيهية بشأن الانتخابات وقبول زيمبابوي بهذه المبادئ،

١ - **تعرب عن قلقها** إزاء افتقار زيمبابوي للأوضاع اللازمة لإجراء انتخابات حرة نزيهة وفقا للمبادئ التوجيهية الانتخابية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتزامات الاتحاد الأفريقي والتعهدات المقدمة بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛

٢ - **تعرب كذلك عن قلقها** بشأن القيود التي تحد في زيمبابوي من حرية النواب والمرشحين البرلمانيين ومؤسسات المجتمع المدني المستقلة والمدافعين عن حقوق الإنسان في العمل دون خوف من التعرض للمضايقة أو التهيب، ومن بين هذه القيود تشريع مقترح يتعارض مع الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا^(٢) ويزيد من شدة القيود المقدمة للمنظمات غير الحكومية؛

(٢) القرار ١٤٤/٥٣، المرفق.

- ٣ - **تحث** حكومة زمبابوي على اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك تعديل القوانين، لتهيئة الأوضاع المواتية لانتخابات حرة نزيهة تجرى وفقا للمبادئ التوجيهية الانتخابية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والتزامات الاتحاد الأفريقي والالتزامات المقطوعة بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛
- ٤ - **تشجع** حكومة زمبابوي على دعوة مراقبين دوليين مستقلين في وقت مناسب لحضور الانتخابات البرلمانية التي ستعقد في عام ٢٠٠٥، ولا سيما من المنظمات التي تنتمي لعضويتها، وعلى رأسها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة؛
- ٥ - **تؤكد قلقها العميق** من الانتهاكات الخطيرة التي تتعرض لها حقوق الإنسان على يد حكومة زمبابوي، بما في ذلك وقوع حالات تعذيب وسوء معاملة واحتجاز غير مشروع وإعدام خارج نطاق القضاء، وكذلك القيود الخطيرة التي تكبل حرية التعبير والرأي، بما في ذلك حرية الصحافة، وتحذ من استقلال القضاء؛
- ٦ - **تحث** حكومة زمبابوي على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترام سيادة القانون في زمبابوي؛
- ٧ - **تحت أيضا** حكومة زمبابوي على الوفاء بالتزاماتها بموجب العهدين الدوليين لحقوق الإنسان^(٣)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى التي هي طرف فيها، والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة^(٥) في أقرب وقت ممكن والتعاون التام مع جميع الآليات الخاصة ذات الصلة التابعة للجنة حقوق الإنسان؛
- ٨ - **تدعو** حكومة زمبابوي إلى طلب المساعدة من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والنظر في دعوة المقررين المعنيين بالمواضيع ذات الصلة لتقييم الحالة في البلد؛
- ٩ - **تحث** حكومة زمبابوي على الرد على تقرير اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛

(٣) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٤) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(٥) القرار ٤٦/٣٩، المرفق.

١٠ - تحت أيضا حكومة زمبابوي على ألا تعرقل الجهود الدولية الرامية إلى تقييم حالة الأمن الغذائي وغيرها من التحديات الإنسانية وضمان إمكانية تسليم المساعدات الغذائية والإنسانية بصورة آمنة بلا معوقات بناء على معيار الحاجة وحده دون فرض أية شروط سياسية.